مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية

مجلة نصف سنوية محكمة

المجلد الخامس يونيو2014م العدد الأول

بحوث ودراسات

منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة
د. أحسن لحساسنة، د. فيصل شياد

إدارة المخاطر لاستثمار وتنمية الممتلكات والأصول والصناديق الوقفية
قراءة لمعايير الكشف عن المخاطر ومواجهتها والحد من آثارها
د. سامي محمد الصلاحات

صكوك الإجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية
د. ملك نور الدين محمود خصاونة

مراجعة كتاب

القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المالية الإسلامية
د. حليمة بوكروشة

ندوات ومؤتمرات

ISRA

ISRA International Arabic Journal of Islamic Finance

A Refereed Arabic Biannual

Volume 5 June 2014 Issue 1

Articles

Products of the Islamic Inter-bank Money Market: A Critical Analytic Study of the Malaysian Experience along with an Attempt to Develop New Financial Products
Assoc. Prof. Dr. Ahcene Lahsasna & Dr. Faycal Chiad

Managing the Risks of investing and Developing *Waqf* Properties, Assets and Funds
Dr. Sami Al-Salahat

Leasing Sukuk & its Effect on Economic Development
Dr. Malak Khasawneh

Book Review

Islamic Legal Maxims and their application in Islamic Finance

Dr. Halima Boukerroucha

Conferences

International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance (ISRA)
ISRA @ INCEIF
Lorong Universiti A, 59100 Kuala Lumpur, MALAYSIA

General Line : +603-7651 4200 | Fax : +603-7651 4242
Email : info@isra.my | Website: www.isra.my

ISSN 2231-7325

مراجعة كتاب: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المعاملات المالية المعاصرة

الأستاذة المساعدة الدكتورة حليمة بوكروشة[1]

مقدمة

توجه العقل الفقهي في وقت مبكر إلى تقعيد العلوم الإسلامية، وجمع شتات الأحكام ضمن قواعد ناظمة تسهل على المجتهد والمتعلم بلوغ مراده من العلوم بطريقة منهجية تضبط له المسائل وتختصر له الزمن. وقد أسعفه في هذا التوجه وجود آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تؤسس لهذه المقاربة وتنمذج لهذا التقعيد، فقد كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة المصدرين الرئيسين لهذه القواعد، والمادة الرئيسة المستقرأة. وكان الدافع الأساسي لاستقراء نصوص القرآن الكريم واستخراج قواعده ومنهجية تقعيده حسم الخلاف في المسائل الفرعية بالاستناد إلى قواعد كلية مطردة ضابطة للجزئيات الكثيرة والمتشعبة، وكذا تجريد قواعد ينضبط بها التفكير العلمي في مختلف العلوم الشرعية.

وتعد رسالة الإمام محمد بن إدريس الشافعي (204ه) الأصولية باكورة التقعيد المنهجي للعلوم الشرعية من خلال تقعيد الإطار النظري لعلم الفقه، ثم تطورت الأمور الى ظهور كتابات أصولية وأخرى فقهية تمثلت في هذا التراث الفقهي الضخم الذي سطره الأصوليون والفقهاء، ثم اختصروه في قواعد جامعة لتفاصيل فقهية تسهل للفقيه الرجوع إلى الحكم الشرعي، وتطورت الأمور الى وضع كتب في القواعد الفقهية كان بعضها عاما وبعضها على أساس المذهب، وقد برع في هذا الجانب أئمة عظام من المذاهب الأربعة من أمثال: الكرخي من الحنفية، والقرافي من المالكية، والعز بن عبد السلام

[1] الأستاذة المساعدة الدكتورة حليمة بوكروشة محاضرة بكلية أحمد إبراهيم للحقوق ـ الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

من الشافعية، وابن تيمية من الحنابلة. ثم تطورت الكتابات في القواعد إلى بحث قواعد متخصصة مثل قاعدة: "الأمور بمقاصدها" و"اليقين لا يزول بالشك"، ثم تطورت إلى الكتابة في محاور أو موضوعات مختلفة متعلقة بفرع من فروع الفقه مثل العبادات والمعاملات بأنواعها، ثم في فرع من فروع المعاملات مثل الأحوال الشخصية والمعاملات المالية، ثم تشعبت التخصصات، فانقسمت المعاملات المالية إلى معاملات مالية عامة ومعاملات مالية معاصرة من خلال التطبيقات المعاصرة وهو ما حدى بالأكاديمية العالمية للكتابة في القواعد الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية المعاصرة، وهو الكتاب محل المراجعة.

توصيف عام للكتاب:

عنوان الكتاب: " القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المالية الإسلامية"

المؤلفون: الكتاب من تأليف مجموعة من الباحثين وهم: محمد أكرم لالدين، سعيد بوهراوة، رياض أنصاري، محمد فيروز عبد الخير، محمد محبوبي علي، ومضاء منجد مصطفى.

حجم الكتاب: يتكوّن الكتاب من 281 صفحة من الحجم المتوسط.

لغة الكتاب: الإنجليزية

الناشر: الكتاب من نشر الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية "اسرا"، وبدعم من بنك "راعيات" (Bank Rakyat) الماليزي.

محتوى الكتاب

يتكون الكتاب من تقديم ودليل للقارئ، ومقدمة، وأربعين قاعدة فقهية (موزعة على ثلاثة محاور)، وخاتمة

أولا: التقديم ودليل القارئ

افتتح الكتاب بتقديم عام مختصر تناول فيه المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية الأستاذ الدكتور أكرم لال الدين أهمية الكتاب وموقعه في منظومة المؤلفات المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية. تلاه دليل استعمال الكتاب، عرضت فيه منهجية تأليف الكتاب والفئة المستهدفة. وكان أبرز ما جاء في الدليل تسويغ الاقتصار على اختيار أربعين قاعدة فقهية فقط، وكذا تحديد المنهج المعتمد في تقسيم القواعد وتصنيفها، ومنهجية عرض كل قاعدة ومناقشتها.

ثانيا: المقدمة

تناولت المقدمة جملة عناصر تمثلت فيما يأتي:

– عرض مختصر لتعريف القواعد الفقهية في اللغة والاصطلاح، وبيان خصائصها وأهمية العلم بها، وما يُقارن بها من ألفاظ ذات صلة، حيث تم توضيح الفرق بين القواعد الفقهية والقواعد الأصولية، والضوابط الفقهية والأشباه والنظائر.

– عرض مختصر لخصائص القواعد الفقهية وأنواعها وأهمية دراستها، وكذا التطور التاريخي لهذا العلم، وأهم مؤلفات القواعد في المذاهب الفقهية الأربعة، وكذا الأعمال المعاصرة في القواعد الفقهية عموما وفي المعاملات المالية على وجه الخصوص.

محاور صلب الكتاب

ارتضى المؤلفون تقسيم الكتاب إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: القواعد التأسيسية في المعاملات المالية

لم يلتزم مؤلفو الكتاب بما درج عليه التأليف في القواعد الفقهية من البدء بالقواعد الخمسة الأساسية، بل رأوا افتتاح الكتاب بقواعد أساسية

تأطيرية، وهي خمس قواعد، أولها قاعدة محورية رامت ضبط عملية التفكير العلمي في مختلف مجالات المعرفة وهي قاعدة " الحكم على الشيء فرع عن تصوره"، تلتها أربع قواعد تأطيرية كلية متعلقة بالمالية الإسلامية وهي: "الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة"، "الأصل في جميع العقود العدل"، "الأصل في العقود رضا المتعاقدين وموجبها ما أوجباه على أنفسهما بالتعاقد"، و"للأجل قسط من الثمن".

ولا شك أن تقديم هذه القواعد الخمس اختيار صائب، لأن الكلام عن المعاملات المالية الإسلامية دون التأطير الكلي لها يكون كلاما مجتزءا لا يفي بالمطلوب في مثل هذه الموضوعات.

المحور الثاني: القواعد الكلية المجمع عليها بين المذاهب الفقهية والقواعد المتفرعة عنها.

وقد ذكرت تحت كل قاعدة كلية القواعد المتفرعة عنها، فمثلا:

قاعدة "الأمور بمقاصدها" ذكرت تحتها:

- العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني
- إعمال الكلام أولى من إهماله

وقاعدة: "اليقين لا يزول بالشك" ذكرت تحتها:

- لا عبرة بالظن البيّن خطؤه
- الأصل براءة الذمة
- الأصل بقاء ما كان على ما كان
- الأصل إضافة الحادث إلى أقرب وقته

وقاعدة: "المشقة تجلب التيسير" ذكرت تحتها:

- الميسور لا يسقط بالمعسور
- الضرورات تبيح المحظورات

– الضرورة تقّر بقدرها
– الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة

وقاعدة: "الضرر يزال" ذكرت تحتها:
– درء المفاسد مقدّم على جلب المصالح
– إذا زال المانع عاد الممنوع
– يُغتفر في الوسائل ما لا يُغتفر في المقاصد

وقاعدة: "العادة محكّمة"، ذكرت تحتها:
– المعروف عرفا كالمشروط شرطا
– العبرة للغالب الشّائع لا للنّادر
– لا يُنكر تغيُّر الأحكام بتغيُّر الأزمان

المحور الثالث: القواعد المستقلة

وهي قواعد غير مرتبطة مباشرة بالقواعد التصورية الأولى، أو القواعد المتفق عليها بين المذاهب الفقهية، أو تلك المتفرعة عنها. وهي: قاعدة: "الخراج بالضمان"، و"الغُرم بالغُنم"، و"الجواز الشرعيّ يُنافي الضمان"، و"الاجتهاد لا ينقض بمثله"، و"التصرف على الرعية منوط بالمصلحة"، و"لا يجوز التصرف في ملك الغير بلا إذن"، و"الإجارة اللاحقة كالوكالة السابقة"، و"إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام"، و"ما حرُم أخذه حرُم إعطاؤه"، و"التّابع تابع"، و"إذا بطل الشيء بطل ما في ضِمنه"، و"المشغول لا يُشغل"، "المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة".

أما منهج الكتاب في عرض كل قاعدة فقد تناول:
– مقدمة عامة للقاعدة بينت موقع القاعدة في الشريعة الإسلامية، وذكرت أهم الموضوعات التي تناولتها، وأُتبعت بشرح كل قاعدة بدءا بالتعريف اللغوي والاصطلاحي، ومعناها العام، وضوابط إعمالها، واستثناءات

ذلك، ثم أدلتها من االقرآن والسنة.

- ذكر تفاصيل اختلاف العلماء حول القاعدة، وكان من المنهجية عدم الدخول في تفاصيل الخلاف إن وُجد، لأن الغرض من الكتاب كما ذكر مؤلفوه ليس البحث الفقهي المقارن؛ وإنما هو بحث فقهي عام يُردف بتطبيقات القاعدة في الفقه الإسلامي والتطبيقات المعاصرة.
- ذكر أمثلة في الفقه المتقدم مع الحرص على أوضح الأمثلة، وأقربها إلى التطبيقات المعاصرة، ثم أمثلة في تطبيقات المالية المعاصرة تنوعت بين التطبيقات المصرفية وتطبيقات التكافل وسوق الأوراق المالية.

المحور الرابع: خاتمة

انتهى الكتاب بتناول عرض لقائمة المراجع، وتعريف لبعض المصطلحات التي تم تناولها تسهيلا لفهمها، وفهرس لأهم المصطلحات تسهيلا للوصول إليها.

تقويم عام للكتاب

إن كتاب إسرا للقواعد الفقهية المسطر باللغة الإنجليزية يلبي حاجات ثلاثة فصائل من الناس:

- أعضاء الهيئات الشرعية والمتخصصون الشرعيون في المالية الإسلامية لا سيما من ليس لديهم تمكن من اللغة العربية، وذلك من خلال إعانتهم على استحضار الإطار الجامع لهذه الأحكام الفقهية الشرعية، والانتقال من المقاربة الجزئية إلى المقاربة الكلية، والتمكن من تصور الحكم وتحديده وتنزيله بما يوافق مقاصد الشريعة. ونتيجة هذا ستكون تضييق دائرة الخلاف الفقهي الجاري بين الشرعيين، كون أكثره مرده إلى غموض في التصور، واستشكال في تحديد الإطار الجامع.
- المهنيون، الذين وإن صعب عليهم فهم تفاصيل تأصيلات الأحكام

الشرعية، بسبب عدم التخصص؛ يتيسر لهم –من خلال عرض هذه القواعد بأسلوب عصري– إدراك التأطير العقلاني للأحكام الشرعية من خلال ما تضعه هذه القواعد الفقهية من تأطيرات كلية عقلانية مقاصدية.

– عامة المهتمين بالمالية الإسلامية، والمطالعين لتطوراتها، وهذه الشريحة تتناول المهتمين من المسلمين حيث يمكنهم الاطلاع على الكتاب بلغة المالية الإسلامية المعاصرة، وبأسلوب سهل متيسر يقدم الفقه بمقاربة منهجية ميسرة، كما تتناول المهتمين من غير المسلمين ممن اطلعوا على الإسلام من خلال المالية الإسلامية، حيث يعينهم هذا الكتاب على فهم الإسلام وتشريعاته المالية بصورة منطقية معقولة، تعين على بيان النسق الكلي الذي تنتظم ضمنه المالية الإسلامية، وهو ما يعين على حسن التواصل الحضاري مع غير المسلمين. فمن شأن هذا الكتاب أن يسهم في إنعاش هذا التواصل من خلال التأصيل لمبادئ النظام المالي الإسلامي وشرح فلسفته التشريعية. مما يجعل الإقبال على المالية الإسلامية إقبالا عن اقتناع منهجي.

والكتاب من حيث المنهجية واضح المعالم مفصل دقيق، يتميز بسلاسة الانتقال من فكرة إلى أخرى، فهو يحرص على تقديم أمثلة فقهية واضحة، كما يتفادى الأمثلة التقليدية التي قد تثير حساسية لدى القارئ مثل: أمثلة الحمار والأمة والعبد كون هذه الأمثلة لم يصبح لها مسوغ موضوعي ولا وجود فعلي.

وتعتري الكتاب بعض الأمثلة الصعبة على غير أهل التخصص الدقيق والممارس، وقد يكون لهم العذر في هذا كونهم كتبوه لأهل الصناعة، غير أنه ولتعميم الفائدة يحبذ أن يأتوا بأمثلة مشتركة يفهمها الجميع، وهذا يمكن أن يراعى في الطبعات التالية.

مما ينبغي تقديمه كمقترح للمؤلفين، تحويل الكتاب إلى كتاب مدرسي (Textbook)، لاسيما وأنه كما بلغني قد اعتمدته خمس جامعات ماليزية مرجعا أساسيا في التدريس. ولا يخفى أن الكتاب كما هو صالح للقراءة، واعتماده كتابا مدرسيا يحتاج إلى إعادة صياغته بما يسهل اعتماده في التدريس.

ومما يقدم كمقترح كذلك، ترجمة الكتاب إلى لغات أخرى مثل العربية والماليزية والفرنسية، لتعميم الفائدة، والأمر ليس صعبا، لأنه لا يحتاج إلى أكثر من لجنة مصغرة من متخصصين في الترجمة.